



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-248(Rev.1)
30 أبريل 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
عام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

القرار COM 5-9/13(Rev.1)

تعبئة الموارد والشراكة لتسريع تنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكّر

بالقرار 13 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالتا، 1998)،

وإذ يضع في اعتباره

- أ) أن تنمية الاتصالات في العديد من البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نمواً تعاني من النقص في الموارد المالية؛
ب) أن أساليب التمويل التقليدية لم تقلل الفجوة التي تفصل البلدان النامية عن البلدان المتطورة،

وإذ يلاحظ

أ) أن هذا المؤتمر أكد مرة أخرى في إعلانه وقراراته الالتزام بتعزيز توسيع وتنمية خدمات الاتصالات في البلدان النامية وتسخير الطاقات لتطبيق خدمات جديدة ومستحدثة؛

ب) اعتماد وتنفيذ خطة عمل إسطنبول التي تتضمن فصولها الرئيسية عن تنمية البنية التحتية العالمية للمعلومات والبرامج الخاص لصالح البلدان الأقل نمواً،

وإذ يعترف

- أ) بأن قطاع الاتصالات في بعض البلدان لا يحظى بالأولوية الواجبة في توزيع مخصصات الميزانية؛
ب) بأن قطاع الاتصالات يقدم معدلات عالية من عائدات الاستثمار وأن هذه العائدات تأتي على نحو أسرع منه في القطاعات الأخرى، ومع ذلك يظل التمويل من المؤسسات التمويلية في قطاع الاتصالات منخفضاً نسبياً.
ج) بأن ثمة حاجة إلى أدوات ووسائل عملية وسريعة لتعبئة الموارد من أجل قطاع الاتصالات؛
د) أن الشراكات ينبغي أن تعود بالنفع على الطرفين من أجل تضيق الفجوة،

يقرر

- 1 أنه ينبغي للفاعلين الرئيسيين في مجال الاتصالات مواصلة تشجيع الاستثمار واستكشاف مشاريع الشراكة المبتكرة والمشاريع المشتركة لتمويل تنمية الاتصالات؛
- 2 أنه ينبغي أن تواصل الإدارات اتخاذ الخطوات الضرورية لكي يصبح قطاع الاتصالات أكثر جذباً للاستثمار؛
- 3 أنه ينبغي استمرار الحوار بين مشغلي الاتصالات ووكالات التمويل لإعداد مشاريع جذابة تجارياً؛
- 4 أنه ينبغي بذل الجهود لتخفيض فترات التأخير في تمويل دورات المشاريع وتنفيذها،

يطلب إلى الأمين العام

- 1 أن يشرع فوراً في اتخاذ تدابير مؤاتية خاصة وتنفيذ برامج لدعم وتنشيط الشراكات، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، في إطار برنامج التوصيل البيئي في الأمريكتين والشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومعهد أمريكا اللاتينية للاتصالات التعليمية، إلخ؛
- 2 الاستخدام الأنحج لآليات التنسيق الجديدة المنشأة في إطار أسرة الأمم المتحدة ومع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا و"فرقة العمل" المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن دون الاقتصار عليها، في صدد القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

يدعو قطاع تنمية الاتصالات

- 1 أن يكون الوسيط وذلك بتسهيله إقامة شراكات لصالح التنمية بين كل الأطراف. وتعني مشاركة قطاع التنمية في مشاريع محددة توفر ضمان واستمرار المشاريع مما يشكل عناصر جذابة للمستثمرين؛
- 2 أن يلعب دور الوسيط من خلال أعماله وذلك بأن يقوم بما يلي على سبيل المثال:
 - تشجيع مشاريع الاتصالات الإقليمية؛
 - المشاركة في تنظيم حلقات تدريبية؛
 - عقد اتفاقات مع منظمات دولية أخرى معنية بالتنمية؛
- 3 تشجيع الشراكات عبر الوطنية كحاضنات لمشاريع قائمة على المعرفة في قطاع الاتصالات مع إشراك البلدان النامية؛
- 4 تشجيع الشراكات عبر الوطنية للشركات الناشئة في قطاع الاتصالات التي تشارك فيها البلدان النامية؛
- 5 التشجيع على التعلم والتدريب في البلدان النامية طوال الدورة الصناعية بكاملها ابتداءً من تصميم المنتجات والخدمات إلى إنشاء الشركات المناظرة وتشغيلها؛
- 6 تعزيز الظروف المطلوبة في البلدان النامية للنجاح في عملية حضانة المشاريع المبنية على المعرفة؛
- 7 الاستمرار في مساعدة البلدان النامية في الاستجابة إلى إعادة هيكلة الاتصالات على الصعيد العالمي وخاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية؛
- 8 حث وكالات التمويل الدولية والدول الأعضاء وأعضاء القطاع على التعامل بأولوية مع بناء الشبكات والبنية التحتية التي تستعمل التكنولوجيا الرقمية في البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نمواً؛
- 9 متابعة التنسيق مع الهيئات الدولية العاملة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية تعبئة الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ المشاريع.

القرار [COM 5-10]

التعاون الدولي

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكّر

- أ) بالقرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) والقرارين 64 و65 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛
- ب) بالقرار 1114 الصادر عن دورة المجلس لسنة 1997؛
- ج) بالقرارين 16 و21 (فالييتا، 1998) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ يأخذ في الاعتبار

- أ) أن مجال التنمية يشهد تحديات لا تنتهي وتوقع حدوث تغييرات جديدة باستمرار؛
- ب) أن تحقيق أهداف البلدان النامية يتطلب منهجية جديدة لغرض تلبية تحديات النمو، من الناحيتين النوعية والكمية؛
- ج) أن قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد يمكن أن يوفر إطاراً يشجع على تبادل الخبرات بهدف وضع سياسات تؤدي إلى تنمية متكاملة ومتناسقة في جميع البلدان التي تتطلع للحصول على قطاع اتصالات ناجح ونشط في خدمة التنمية الاقتصادية؛
- د) أن هناك نقصاً في التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر المؤسسات المالية الدولية، يعوق تنفيذ مشاريع التعاون الدولية؛
- هـ) أن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً تواجه بشكل متزايد الحاجة إلى المعرفة بالتكنولوجيات السريعة التطور والسياسات والمسائل الاستراتيجية التي تتصل بها؛
- و) الأهمية الحيوية للتعاون بين الدول الأعضاء، وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين لتلبية احتياجات البلدان النامية، خاصة منها البلدان الأقل نمواً؛
- ز) النتائج المرضية والمشجعة التي حققتها المشاريع التي تلقت دعماً تعاونياً دولياً،

واعترافاً منه

- أ) بأن البلدان النامية تمر بمراحل إنمائية مختلفة؛
- ب) بالحاجة، نتيجة لذلك، إلى تبادل الخبرات بشأن تنمية الاتصالات على المستوى الإقليمي؛
- ج) بأن لدى الاتحاد والمنظمات الإقليمية قناعة بأن التعاون الوثيق من شأنه أن ينهض بتطوير الاتصالات الإقليمية؛
- د) بأن هناك حاجة مستمرة إلى تعاون الاتحاد تعاوناً أوثق مع المنظمات الإقليمية وتعزيز هذا التعاون،

وإذ يلاحظ

- أ) وجود منظمات إقليمية ودون إقليمية تضم الهيئات التنظيمية، منها مثلاً شبكة هيئات تنظيم الاتصالات الإفريقية؛
- ب) نمو التعاون وأنشطة المساعدة التقنية بين الهيئات الإقليمية،

يقرر

- 1 أن على قطاع تنمية الاتصالات أن يوثق علاقاته مع منظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحفيز المبادرات الجديدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: برنامج التوصيلية في الأمريكتين، والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومعهد أمريكا اللاتينية للاتصالات التعليمية؛
- 2 أن على مكتب تنمية الاتصالات أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتشجيع تبادل الخبرات بين البلدان النامية، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

يطلب من الأمين العام

1. أن يقوم على وجه السرعة بالشروع في تدابير وبرامج خاصة لإقامة أنشطة ومبادرات، بالتعاون الوثيق مع منظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية وسائر المؤسسات ذات الصلة، وتشجيع تلك الأنشطة؛
2. أن يبذل كل جهد ممكن لتشجيع القطاع الخاص على القيام بما يلزم لتسهيل التعاون مع البلدان النامية، خاصة البلدان الأقل نمواً، وكذلك البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛
3. استخدام أنجح لآليات التنسيق الجديدة المنشأة في إطار أسرة الأمم المتحدة ومع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في صدد القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
4. أن يعرض هذا القرار على مؤتمر المندوبين المفوضين القادم بغية مراجعة القرار 58 (كيوتو، 1994)،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بالحرص على أن يكفل بأن يقوم قطاع تنمية الاتصالات، بشكل فعال، بتنسيق وتنظيم أنشطة مشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع معاهد التدريب، بما فيها المنظمات التي تضم الهيئات التنظيمية، في مجالات تم جميع الأطراف، وأن يراعي الأنشطة التي تقوم بها هذه الجهات، وكذلك القيام بتزويدها بالمساعدة التقنية المباشرة.

القرار [COM 5-11/17(Rev.1)]

تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

بالقرار 17 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالينا، 1998)،

وإذ يضع في اعتباره

- أ) أن قطاع الاتصالات يشكل أحد العناصر الأساسية في تنمية الاقتصادات الوطنية؛
- ب) أن وجود شبكات وخدمات اتصالات متماسكة على الأصعدة الإقليمية والأقليمية والعالمية لتنمية الاقتصادات الوطنية يشكل عنصراً هاماً لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمالي في الدول الأعضاء؛
- ج) ضرورة التنسيق والانسجام في الجهود لتطوير البنية التحتية للاتصالات على الأصعدة الإقليمية والأقليمية والعالمية؛
- د) الأهمية الحيوية لمشاريع تنمية الاتصالات على كل الأصعدة المعتمدة في كل مؤتمرات التنمية الإقليمية السابقة والاجتماعات التحضيرية التي عقدت قبل هذا المؤتمر؛
- هـ) أن هناك نقصاً في التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات المالية الدولية الأخرى وأن هذا النقص يعيق هذه المشاريع؛
- و) النتائج المرضية والمشجعة التي أنجزتها المشاريع المشابهة والتي ساعدت على تكوين شبكات تعاون واتصالات،
- ز) أن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً تعاني بصورة متزايدة من الحاجة إلى معرفة التكنولوجيات سريعة التطور وما يرتبط بها من مسائل السياسة العامة والمسائل الاستراتيجية؛
- ح) أن الوفاء بالمتطلبات المذكورة في الفقرة (ز) "إذ يضع في اعتباره" يمثل مهمة عسيرة نظراً لشحة الموارد المتاحة لهذه البلدان،

وإذ يلاحظ

أن خطة التعليم الإلكتروني في مراكز التميز التابعة لقطاع التنمية تساعد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مساعدة كبرى في صدد المتطلبات المتصلة بالمعرفة،

يقرر

- 1 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات إيجاد الطرائق والوسائل الممكنة لتنفيذ المشاريع الإقليمية والأقليمية والعالمية عن طريق استخدام الموارد المتيسرة للمكتب على أفضل وجه ممكن، ومن خلال ميزانيته السنوية ومن فوائض معارض الاتصالات؛
- 2 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن يساعد البلدان بطريقة فعالة في إنشاء مشاريع وطنية في مرحلي الإعداد والتنفيذ على حد سواء؛
- 3 أنه ينبغي للدول الأعضاء النظر في تقديم مساهمات عينية و/أو نقدية إلى الميزانيات المتوقعة للمشاريع الإقليمية والأقليمية والعالمية ولتنفيذ الأنشطة الأخرى المتوقعة في إطار هذه المشاريع؛
- 4 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات استكشاف إمكانيات عقد شراكات مع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع التنمية والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تمويل أنشطة تلك المشاريع؛

5 التأكيد من استمرار في تمويل مشاريع مراكز التميز من فوائض معارض الاتصالات؛

6 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات المساعدة في تنفيذ مشاريع جديدة منها، على سبيل المثال لا الحصر، الطب عن بعد والتعليم عن بعد والتجارة الإلكترونية والبنية التحتية للثب الإذاعي وتطوير مراكز الأبحاث ومراكز الاتصالات ومشاريع التنمية الريفية وإعادة الهيكلة ومشاريع إدارة الترددات (وجامعة الاتصالات العالمية/معهد التدريب العالمي في ميدان الاتصالات) ومراكز التميز والمشاريع الوطنية لتنمية الاتصالات في عدة ميادين، وينبغي أيضاً بذل الجهود إلى أبعد حد لدمج المشاريع التي تتشابه في المحتوى/الأهداف،

يناشد

المنظمات والوكالات المالية الدولية ومزودي المعدات ومشغلي/مزودي الخدمات للنظر في إمكانية توفير التمويل الكامل أو الجزئي للمشاريع الإقليمية والأقليمية والعالمية،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

تخصيص جميع الإمكانيات اللازمة لتعزيز وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية التي تضمن تلبية احتياجات البلدان النامية.